افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (10)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

أتم الديوان، بهذا الإصدار، العشرية الأولى له. وبذلك ترسخت فكرته واستقرت مساهمته في مجلة الدبلوماسي الغراء. والأمل في أن يظل رافداً من روافد الفكر في مجال الدبلوماسية باللغة العربية، لينقب في تاريخها ويفسر حاضرها، ويستكشف مستقبلها. والهدف الأساسى من الديوان، منذ إطلاقه في مايو الماضى منذ عام، هو تجسير الفجوة بين النظرية والتطبيق، وتعميق العمل اليومى بالغوص فى قراءة الزمن ما مضي، وما قد تبقى.

ربما تكون المظلة الجامعة لقراءاتنا في الديوان هي العلاقات الدولية، أما الجذع الرئيسى لها هي الدبلوماسية كمهنة احترافية، وجذورها هي الدبلوماسية كـ«مؤسسة» من مؤسسات المجتمع الدولى ليس بالمعنى الهرمى الإدارى، لكن بالمعنى الوظيفى من أنها إحدى الركائز التي انتقلت، أو ارتقت، فيها المنظومة الدولية لتصبح مجتمعاً دولياً، على نحو ما جادل به البروفيسور «هيدلى بول» في كتابه المرجعى «المجتمع الدولى» ذي التأثير الهائل على «المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية».

ومن هنا، فإن العديد من قراءات ديواننا الشهرى تبغى لاستكشاف المعايير والقواعد والتقاليد المرساة في العلاقات الدولية، وكيف تساهم مهنتنا الدبلوماسية في تصميمها وترسيخها وتطويرها في ذات الآن، على حسب الحالة. وربما في هذا السياق الأعم، تقع إحدى مقالاتنا في هذا الديوان لكتاب «الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً» تأليف جوزيف إم سيراكوسا، (ترجمة كوثر محمود محمد) في قراءة للباحث سيف الاسلام طارق، لتبين لنا أوجه الارتباط بين الدبلوماسية المعاصرة وتاريخ الغرب الحديث بصفة عامة، وأوروبا بصفة خاصة، ثم تطورها مع استقلال الولايات المتحدة ودخولها كلاعب رئيسى في العلاقات الدولية، ودور رئيسها «وودرو ولسون» في إرساء قوائم أولى المنظمات الدولية عامة الاختصاص عالمية العضوية، عصبة الأمم، وفشله في ضم بلده إلى عضويتها.

ويقدم لنا الزميل الوزير المفوض د. عبد الحميد الرافعى إحدى نماذج الدبلوماسية المتخصصة والقضايا البازغة على جدول أعمال العلاقات الدولية بقرائته المتعمقة الفنية لكتاب «استراتيجية مواجهة جرائم تمويل الإرهاب» من تأليف محمد حسن طلحة، والصادر في القاهرة عن دار النهضة عام 2014 ، فيعرض لنا للتعريفات والاتفاقيات والإجراءات والمنظمات التي تتطرق إلى، وتكافح، هذه الظاهرة. وما من داع لإثبات أهميتها وهى تلك التي حظت بأولوية أثناء عضوية مصر لمجلس الأمن عامي 2017/2016، ورئاستها للأجهزة الفرعية للمجلس المعنية بها، متمثلة في الأساس بلجنة مكافحة الإرهاب.

أما الدكتور مجدى جلال الباحث في الشئون الأفريقية والزميل بالوزارة فينقلنا إلى الصعيد الإقليمى عارضاً لكتابه المعنون«دور مجلس السَّلم والأمن الأفريقى فى تسوية الصراعات فى أفريقيا في القاهرة عن المكتب العربى للمعارف عام 2015، والذى به يُعمم فائدة دراسته الأكاديمية العليا ليستفيد بها القراء العرب بأكملهم، في سعى للتعمق في الآليات القارية المعنية بالسلم والأمن، والتي قد تعتبر عن حق إحدى أكثر المنظومات الإقليمية تقدماً مقارنة بجميع الأقاليم الأخرى، ليس فقط لكونها متكاملة الأركان من خلال بنية السلم والأمن الأفريقية APSA المتدرجة من صنع إلى إدارة إلى تسوية إلى استدامة الصراعات، متفوقة بذلك على نظيرتها الأممية من حيث تكامل الرؤية وتساند الأركان، على المستوى النظرى والتصميمى إذا جاز التعبير. أما التطبيق والممارسة فهناك مساحة للتطوير والتعزيز، وذلك شأن العديد من المنظمات الدولية، سواء كانت إقليمية أو عالمية العضوية، بالنظر إلى ما تمثله صيانة السلم والأمن من تحديات أمام التنظيم الدولى بشكل عام.

وهذا المقال، مثله مثل المقالان الآخران، يقع في صميم اهتمام الديوان سواء تاريخ الدبلوماسية كمهنة ومؤسسة، وتحليل القضايا والموضوعات الاختصاصية، والتنظيم الدولى سواء العالمى أو الإقليمى، وقد سبق للدواوين السابقة معالجة تلك القضايا بقراءات لأدبيات أخرى ذات ثقل وصاحبة مغزى.

مع إتمام العشرية الأولى، تزداد الشهية، وما زال في جُعبة الديوان الكثير مما يقدمه في قراءاته الدبلوماسية. لذا، نحن دائماً فى انتظار المزيد من إسهاماتكم من خلال عروض للكتب والدراسات المتعلقة بالدبلوماسية بمراسلة محرر الديوان على البريد الإلكترونى Amr.Aljowaily@gmail.com. وإلى عشرية جديدة!

علماً بأن قد سبقها الاتحادات النوعية في نهايات القرن التاسع عشر

استراتيجية مواجهة جرائم تمويل الإرهاب

قراءة للوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرافعى
elrafieabdelhamied@gmail.com

الإرهاب ظاهرة ولدت منذ ولادة المجتمعات الإنسانية لكنها تطورت أيضاً، مثلها مثل الظواهر الأخرى، مستغلة التقدم العلمي لتفعيل وتطوير أساليبها ووسائلها. وكتابنا هذا يتطرق إلى إحدى أوجه هذا «التطور» ممثلة في جرائم تمويل الإرهاب.

يعرض الكتاب لأوجه التمييز فيما بين تمويل الإرهاب وغسل الأموال على النحو التالى:

•أولًا - من حيث العمليات المستخدمة: تتسم عمليات غسل الأموال بالتعقيد الشديد بغرض إخفاء مصدر تلك الأموال أو الجهة النهائية المستفيدة منها، أما عمليات تمويل الإرهاب فيتم معظمها بشكل أكثر سهولة، لأنها تسلك المجرى المعتاد في فتح الحسابات أو نقل وتحويل الأموال، وغالبًا ما تكون قيمة تلك الأموال متواضعة، وذلك نظرًا لأن العديد من العمليات الإرهابية لا تتكلف مبالغ ضخمة من الناحية المادية.

•ثانيًا - من حيث الأموال المستخدمة: بالنسبة لعمليات غسل الأموال فإن القاعدة العامة أنها تتم لأموال متحصلة من جريمة لأن الجريمة عمل غير مشروع بطبيعتها، أما القاعدة العامة لعمليات تمويل الإرهاب إن الكثير منها تستخدم فيها أموال يتم جمعها بشكل مشروع عن طريق الجمعيات الخيرية.

•ثالثًا - من حيث الدافع لارتكاب الجريمة: الدافع لارتكاب عمليات غسل الأموال والغرض العام من ارتكابها هو إضفاء الشرعية على مصدر تلك الأموال وإخفاء معالم الجريمة، وعلى الجانب الآخر فإن الدافع من ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب في معظم الحالات هو الإيمان بقضية ما، غالبا ما تكون سياسية.

•رابعًا - من حيث أهداف المكافحة: الغاية من مكافحة عمليات غسل الأموال هي القضاء على الحافز المادي من وراء ارتكاب الجريمة، ومن ثم فالغاية المباشرة هي الإقلال من ارتكاب الجريمة عن طريق القضاء على حافزها المادي، بينما الغاية من مكافحة تمويل الإرهاب هي القضاء على الموارد المادية المستخدمة في ارتكاب العمليات الإرهابية.

كذلك، يتناول الكتاب الالتقاء بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فرغم اختلاف التوجهات الإجرامية بين الجماعات الإرهابية وعصابات غسل الأموال إلا أن ذلك لا يمنع من حدوث تعاون بينهما لتحقيق مصالحه مشتركة، فربما اتفقت أهدافهم الإجرامية وتوحدت. وفي هذه الحالة يمكن أن تكون عملية غسل الأموال وسيلة رئيسية لتمويل العمليات الإرهابية مع الوضع في الاعتبار أنها ليست الوسيلة الوحيدة للتمويل، وقد بدأت عمليات تمويل الإرهاب مع استحداث وسائل حديثة لجمع الأموال التي يصعب اكتشافها على المدى القريب.

ويعرض الكاتب لعلاقة الإنترنت بالجريمة الإرهابية وتمويلها (الإرهاب المعلوماتي): حيث يمكن استخدام الموارد المعلوماتية من أجل أغراض التخويف أو الإرغام لأغراض سياسية. ويرتبط، إلى حد كبير، هذا النوع من الإرهاب بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات إذ أن الإرهابيين يستخدمون الإنترنت من أجل التواصل مع بعضهم البعض، كذلك من أجل جمع التبرعات من خلال الجمعيات الخيرية.

الموقف الدولي من تعريف تمويل الإرهاب: فقد جاءت قرارات مجلس الأمن الصادرة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أكثر تفصيلًا عن ذي قبل بشأن منع تمويل الإرهاب ومواجهته. وبعد أن كان الأمر يقتصر على واجب كل دولة أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب هذه الأعمال، كما هو الحال في قرار مجلس الأمن رقم 1189 لسنة 1998

استراتيجية مواجهة جرائم تمويل الإرهاب

في 13/8/1998، أصبح الأمر أكثر تفصيلًا إذ بدا ذلك واضحًا بصفة خاصة في قراري مجلس الأمن رقمي 1373 لسنة 2001 و1617 لسنة 2005.

وقد تعرض المؤلف بعد ذلك لتعريف تمويل الإرهاب في التشريعات الوطنية ومنها الدول الأنجلوساكسونية والأمريكية واللاتينية والعربية، ثم تناول التعريف في التشريع المصري. وأبدى المؤلف الملاحظات التالية بشأن كفاية النصوص الحالية في مواجهة تمويل الإرهاب:

- النظرة المحلية أو ما يسمى بالهاجس الأمني الداخلي، إذ سنت كثير من تلك القوانين لمعالجة قضايا داخلية في الدول، دون الاهتمام بمعالجة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي.
- حداثة المواد والقوانين الخاصة بمكافحة تمويل جرائم الإرهاب.
- أن القوانين التي سنتها بعض الدول إنما جاءت لمحاربة منظمات وحركات هي في منظور تلك الدول حركات إرهابية لكنها في منظور البعض الآخر حركات كفاح مسلح.
- استخدام بعض الدول مبدأ حقوق الإنسان أو الحرية الفردية، أو استغلال القانون والقضاء الداخلي فيها، لتبرير عدم التعاون مع دول أخرى.

وبطبيعة الحال، أفرد الكتاب جزءاً رئيسيا لأهمية مكافحة تمويل الإرهاب، بدءاً باعتباره كسلوك إجرامي غير مشروع مستقلًا عن العمل الإرهابي من خلال الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999. وتمثلت هذه الخطوات في قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت ضرورة التزام الدول بما وضعته قوة العمل للنشاط المالي (FATF) التي تضم ممثلي دول عديدة معنية بمحاربة غسل الأموال من توصيات لمكافحة غسل الأموال من بينها التصديق على الاتفاقيات، وتجريم تمويل الإرهاب وغسل الأموال المصاحب له بما يتطلبه ذلك من عنصرين أساسيين مطلوبين من كل دولة، وهما: تجريم تمويل الإرهاب، تجريم عمليات غسل الأموال المرتبطة به، تجميد ومصادرة أصول الإرهابيين، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتصلة بالإرهاب، التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، التحويلات البرقية للنقود. وعلى كل دولة اتخاذ التدابير الملائمة لإلزام المؤسسات المالية ومن بينها المؤسسات التي تقوم بتحويل النقود بتسجيل البيانات الدقيقة والمفيدة عن المرسل، والمنظمات غير الهادفة لربح (المنظمات الخيرية)، والنظر في مدى كفاية قوانينها ولوائحها التنظيمية فيما يتعلق بها

ويتطرق الكتاب إلى تمويل جرائم الإرهاب من المصادر المشروعة: حيث تعد التبرعات للأنشطة الاجتماعية والإنسانية سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أحد دعائم السياسة الاجتماعية في الدول وخاصة الدول الإسلامية والعربية. وفي حالة تمويل الجرائم الإرهابية من خلال أعمال مشروعة غير مجرمة في نظر القانون، فإن التنظيمات الإرهابية تعتمد على أسلوب إخفاء الهدف الحقيقي من هذه الأعمال. وبعد تفجيرات شرق أفريقيا عام 1998، بدأت الحكومة الأمريكية في إيلاء المزيد من الاهتمام لقضية تمويل الإرهاب؛ حيث قام مجلس الأمن القومي (NSC) بإنشاء مجموعة فرعية عن المجموعة الأمنية لمكافحة الإرهاب للعمل على تركيز جهود حكومة الولايات المتحدة على تمويل الإرهاب.

كذلك يمضي الكتاب لتفصيل مواجهة تمويل الإرهاب في القانون الدولي بما في ذلك إجراءات منع تمويل الإرهاب الذى يعد جريمة منفصلة بحد ذاتها وفق ما تضمنته الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999. ويعرض تفصيلاً للإطار القانوني للتعاون العالمى والإقليمي في منع تمويل الإرهاب .

يتضمن الإطار القانوني على المستوى العالمى: الذى يتضمن قرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وتوصيات فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب وهى الية انشأها الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2005. أما الإطار القانوني على المستوى الإقليمي، فيعرض الكاتب للمستوى العربي سارداً الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998، وجهود مجلس التعاون الخليجي في مكافحة تمويل الإرهاب.

صور ومظاهر التعاون الدولي لمنع عمليات تمويل الإرهاب: في إطار وضع الاطار القانوني لمنع تمويل الإرهاب موضع التنفيذ وفي اطار بلورة الاهتمام الدولي بمنع عمليات تمويل الإرهاب فقد اتفقت الدول على استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب وتمثل هذه الاستراتيجية التي اعتمدت في 8 سبتمبر 2006 وتشكل الاستراتيجية أساسا لخطة عمل محددة هي التصدي للأوضاع التي تفضي الى انتشار الإرهاب ومنع الإرهاب ومكافحته.

يسرد الكتابُ للجهود الدولية الأخرى لمنع تمويل الإرهاب، فيعرض للتدابير الخاصة بالجماعات الإرهابية تتمثل هذا التدابير فيما تضمنه قرار مجلس الامن رقم 617 لسنة 2005 وهي: تجميد الأموال، وقيود على التنقلات، ومنع التوريد والبيع والنقل. ثم ينتقل أيضاً إلى تدابير المنع العامة المتمثلة في حرمان الإرهابيين من وسائل تنفيذ الهجمات، ومن الدعم المالي، ومن الوصول الى الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل، ومن تجنيد عناصر أخرى ومنعهم من الاتصال بالتصدي لاستخدامهم الإنترنت، ومن إمكانية

السفر، ومن الحصول على دعم الجماعات الإرهابية.

كذلك يشير إلى الأحكام الموضوعية لجريمة تمويل الإرهاب دوليًا حيث تنبع الخصوصية التي تتسم بها جريمة تمويل الإرهاب من خصوصية التي الجريمة الإرهابية ذاتها، والتي تميزها عن الجريمة العادية او السياسية او المنظمة، وتتمثل في أن الجريمة الإرهابية من الجرائم المركبة والمعقدة وتتكون من سلسلة من الجرائم المتداخلة والمتتابعة، وأن الجريمة الإرهابية ذات ابعاد وغايات سياسية بيد الجماعات الإرهابية لتصفية معارضيها في الداخل والخارج، وأن الجريمة الإرهابية تتميز بكونها قد تحظى بدعم عابر للحدود سواء مباشر او غير مباشر، وأن الجريمة الإرهابية أصبحت أسلوبا تستعيض به بعض القوى الدولية عن شن الحروب التقليدية لتجنب ويلاتها.

جريمة تمويل الإرهاب من ركنين أحدهما مادي والأخر معنوي، فبالنسبة للركن المادي لجريمة تمويل الإرهاب، فيقصد به ذلك السلوك الاجرامي او النشاط الاجرامي للجاني المكون لماديات جريمة تمويل الإرهاب والذي يتكون من الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينما ويتكون السلوك الاجرامي في هذه الجريمة من تقديم و/أو جمع أموال. أما الركن المعنوي لجريمة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي فيتكون من القصد الجنائي الخاص بجانب القصد الجنائي العام الذي يتوافر بالعلم والإرادة معا حيث يجب ان يعلم الجاني بعناصر وماديات الجريمة وان تتجه إرادة الجاني الى تقديم الأموال او جمعها بنية استخدامها كلياً او جزئياً في احدى الأغراض الإرهابية التي حددتها اتفاقية قمع تمويل الإرهاب لعام 1999. ويستطرد في شرح أركان جريمة تمويل الإرهاب التى تُعرف بوجه عام بانها عدوان على مصلحة يحميها القانون ومن ثم يختص قانون العقوبات بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبات المقررة لمرتكبها. والركن مادي يتمثل في سلوك تمويل الجريمة الإرهابية الذي قد تترب عليه نتيجة إجرامية هي وقوع الجريمة الإرهابية

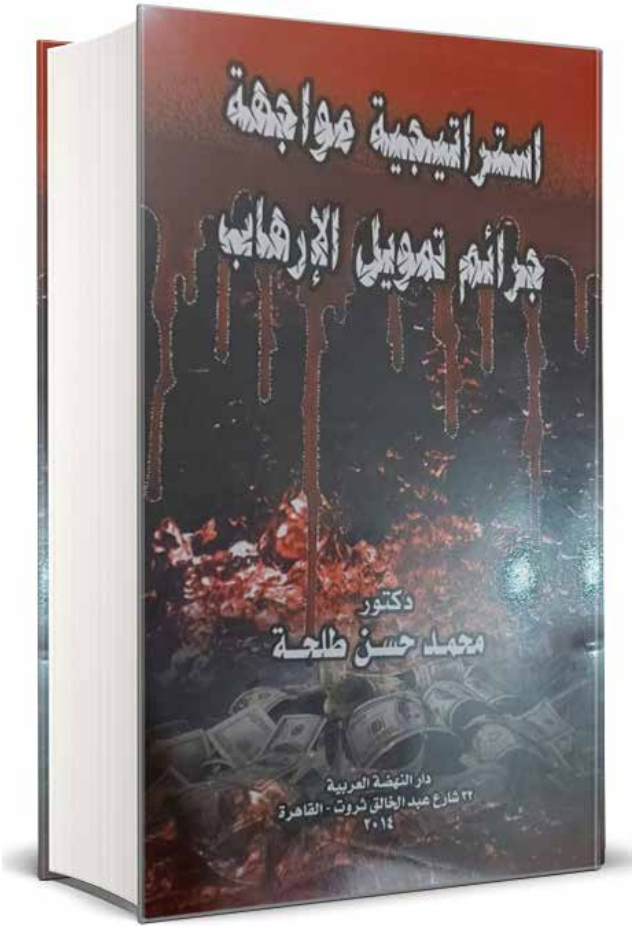

فاذا لم تقع هذه الجريمة اعتبر مجرد التمويل بهدف ارتكاب جريمة إرهابية محققا لخطر الإرهاب وتقع به النتيجة القانونية التي يؤثمها القانون. أما الركن معنوي فيستلزم ان يكون السلوك المتقدم صادراً عن إرادة حرة بمعني ان تتوافر لدى الجاني عناصر المسئولية الجنائية وهي القصد والعلم باستخدامها لارتكاب الإرهاب

ومن هنا، فإن الأحكام الإجرائية لمكافحة تمويل الإرهاب دولي تتضمن اعتبار تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، وبالولاية القضائية تبدأ إجراءات معاقبة مرتكبي جريمة التمويل بعد ثبوت الولاية القضائية لدولة معينة على تلك الجريمة، تليها مصادرة أموال المجرمين، فالتسليم الذى يسمح تسليم الإرهابيين أو المتهمين بالإرهاب للدولة الطالبة بضمان حضورهم من اجل تمكينها من محاكمتهم او تنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم.

وتشمل الاجراءات الوقائية لمنع تمويل الإرهاب تجميد الأموال، وتنظيم انتقال أعضاء المنظمات الإرهابيين، والمصادرة المدني، وتنظيم عمل الجمعيات الاهلية الخيرية. وفى ذات الاتجاه، تتضمن الجهود الدولية المؤسسية لمساعدة الأجهزة الأمنية لجنة مكافحة الإرهاب كجزء من الاستراتيجية الشاملة لمحاربة الإرهاب التي وضعها السكرتير العام للأمم المتحدة واعتمدتها الجمعية العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومنع الجريمة، ودور الانتربول الدولي في مكافحة جرائم تمويل الإرهاب، والتعاون القضائي الدولي، والانابة القضائية، والتعاون الشرطي الدولي.

طلحة، محمد حسن (2014): استراتيجية مواجهة جرائم تمويل الإرهاب، القاهرة: دار النهضة.
حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية
elrafieabdelhamied@gmail.com

دور مجلس السَّلم والأمن الأفريقى فى تسوية الصراعات

قراءة للدكتور مجدى جلال

صالح، مجدى جلال (2015)، دور مجلس السَّلم والأمن الأفريقى فى تسوية الصراعات فى أفريقيا (القاهرة، المكتب العربى للمعارف).

Saleh, Magdi-Galal (2015), Role of the Peace and Security Council of the African Union in conflict resolution in Africa, (Cairo, Alarbyllmaaref).

كنت محظوظاً أن يصدر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب «مكتبة أ.د.عبدالملك عودة الافريقية»، وقدم له أ.د. إبراهيم نصر الدين، والمرحومان الأول هو رائد الدراسات الأفريقية فى مصر والعالم العربى، والثانى أستاذى وصاحب مدرسة مصرية أصيلة فى الدراسات الأفريقية، وهذا الكتاب مستمد من رسالة الماجستير التى حصلت عليها عام 2009 حول ذات الموضوع.

يسعى هذا الكتاب إلي تقييم دور مجلس السَّلم والأمن الأفريقى في تسوية الصراعات في أفريقيا خلال الفترة (2003 – 2009). وترجع أهميته إلى محاولة التحقق من فعالية دور المجلس بإعتباره أول جهاز وإطار شامل للأمن الجماعي الأفريقي تم تأسيسه بعدما ضربت دول القارة نحو 20 حرباً أهلية وصراعاً داخلياً خلال التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك إلى أهمية دور المجلس فى تعزيز السَّلم والأمن والاستقرار اللازمين لإنطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، والنتائج التي توصل إليها، واستشرافه الاحتمالات المستقبلية لدور المجلس.

ويحاول الكتاب الإجابة علي عدد من التساؤلات أهمها: هل يتلاءم الإطار التنظيمي للمجلس مع إطاره الفكري؟ ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بعمل المجلس فى منع وإدارة وتسوية الصراعات؟ ما هي الأدوات السياسية والعسكرية التي يستخدمها المجلس؟ إلي أي مدي يؤثر الدعم الأجنبي للمجلس علي عمله ؟ وإلي أي مدي تتعاون الدول الأفريقية مع المجلس فى تسوية الصراعات؟

ويعد هذا الكتاب أول كتاب يُنشر فى مصر آنذاك حول هذا الموضوع، ومحاولة لإثراء المكتبة العربية والأفريقية فى هذا الشأن. ويناقش الكتاب بالتفصيل والتحليل الكثير من الموضوعات المتعلقة بالمجلس على المستوى التنظيمى، الفكرى، والفعلى. هذا، ويتضمن الكتاب بابين ينقسم كل منهما إلي فصلين ومباحث، على النحو التالى:

الباب الأول: الإطارين التنظيمي والفكري للمجلس

يتناول الفصل الأول الاطار التنظيمى للمجلس، ويعرض المبحث الأول نظام العضوية في المجلس وإجراءات عمله، حيث يتكون المجلس من 15 عضو يمثلون أقاليم القارة، 10 أعضاء يُنتخبون كل سنتين، و5 أعضاء يُنتخبون كل 3 سنوات. ويتناول المبحث الثانى آليات المجلس الأربع وهي: هيئة الحكماء، نظام الإنذار القاري المبكر، القوة الأفريقية الجاهزة ولجنة رؤساء الاركان، وصندوق السَّلم ومراحل إنشائها وطرق عملها. وتُعتبر هذه الآليات من أهم أركان الهيكل الأفريقى للسّلم والأمن.

ويناقش المبحث الثالث علاقة المجلس بأجهزة الاتحاد الأخرى وأهمها المؤتمر/الجمعية، المجلس التنفيذى، ومفوضية الاتحاد الافريقى. وقد ألزم البروتوكول المجلس ومفوض السَّلم والأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية في كل مَا يتعلق بأعماله. كما يُقدم المجلس التقارير بإنتظام إلى المفوضية والمؤتمر/الجمعية حول أنشطته ووضع السَّلم والأمن في القارة. ويعرض المبحث الرابع علاقة المجلس بكل من: مجلس الأمن الدولى وتجدر الإشارة إلى أن المجلس له أن يتكامل مع مجلس الأمن وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويوجد تعاون مستمر بينهما، وكذلك الأمر مع الآليات الأمنية لجامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبى، فضلاً عن علاقة المجلس بالجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا وآلياتها الأمنية. وتنظم المفوضية اجتماعات سنوية لتعزيز التعاون بين هذه الآليات والمجلس لمساعدته فى تحقيق أهدافه واستكمال إنشاء الهيكل الأفريقى للسلم والأمن، وبما يساعد على إعادة التعمير والتنمية بعد الصراعات.

أما الفصل الثاني فيتناول الإطار الفكري للمجلس، حيث يعرض المبحث الأول لديباجة البروتوكول المنشئ للمجلس وأهدافه ومبادئه، ومدى توافقها مع الواقع الأفريقى. وبالنسبة لأهم أهداف المجلس فقد ربط الكتاب بين أهداف تعزيز وتشجيع الممارسات الديموقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان كجزء من الجهود الرامية لمنع الصراعات، وبين ترقب ومنع الصراعات وتسويتها وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السَّلم وإعادة التعمير، فضلاً عن تنسيق ومواءمة الجهود القارية لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، وكذلك وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد، وذلك بهدف تعزيز السَّلم والأمن والاستقرار فى القارة لضمان وحماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الأفريقية وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بأهم مبادئ المجلس فهى: التسوية السَّلمية للخلافات والصراعات، احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء والحدود الموروثة عند نيل الاستقلال، وعدم التدخل من جانب أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى.

ويتناول المبحث الثانى اختصاصات وسلطات المجلس. وبالنسبة لأهم اختصاصاته فهى: إعمال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية لمنع الصراعات، صنع السَّلم بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة

ملحق إدارى بوزارة الخارجية، وباحث في الشئون الأفريقية

والمصالحة والتحقيق، والتدخل بقوات وفقاً للمادة 4 (ح) من القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي التي تنص علي «حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر/الجمعية لمواجهة «ظروف خطيرة» هي: «جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، وكذلك في إطار دعم السَّلم طبقاً للمادة 4 (ي) وتنص على «حق أي دولة عضو في طلب تدخل الاتحاد بغية استعادة السَّلم والأمن»، وكذلك بناء السَّلم وإعادة التعمير بعد الصراعات وتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم، وتوطين اللاجئين والمشردين.

وعند تنفيذه لمهامه، فإن المجلس يعمل بالإنابة عن الدول الأعضاء فى الاتحاد، فتُعتبر أهم سلطاته: اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة فيما يتعلق بأوضاع الصراعات المحتملة والصراعات الكاملة، والتصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السَّلم بعد تقديم توصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة وفقاً للمادة 4 الفقرتان (ح، ي) المشار إليها سابقاً. كما يقوم المجلس بفرض عقوبات في حالة حدوث تغيير غير دستوري لنظام الحكم في أي دولة عضو في الاتحاد وفقاً لإعلان لومي لعام 2000.

الباب الثانى: الحالات العملية لدور المجلس في تسوية الصراعات الأفريقية

ركز الكتاب فى تناول كل حالة على تناول خلفية عن الصراع وأسبابه، ثم ما يمكن أن نخلص إليه من دراسة وتحليل لقرارات المجلس المتعلقة بتسوية الصراع، وتناول الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فى تسوية الصراع. هذا ويتكون الباب الثانى من فصلين، يتناول الفصل الأول دور المجلس في تسوية الصراعات في إقليم شرق أفريقيا. ويعرض المبحث الأول دور المجلس فى تسوية الصراع فى دارفور، والثانى دور المجلس فى تسوية الصراع فى الصومال، والثالث دور المجلس فى تسوية الصراع حول الانتخابات الرئاسية فى كينيا وفى تسوية الصراع فى جمهورية جزر القُمر، أما المبحث الرابع فيتناول دور المجلس فى تسوية النزاعات الحدودية: النزاع السوداني/التشادي، والإثيوبي/الإريتري، والإريتري/الجيبوتي.

أما الفصل الثانى فيتناول دور المجلس في تسوية الصراعات فى غرب ووسط أفريقيا، حيث يعرض المبحث الأول لدور المجلس فى تسوية الصراعات فى كل من: توجو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، وفى التعامل مع الانقلابات العسكرية في موريتانيا. بينما يتطرق المبحث الثانى إلى دور المجلس فى تسوية الصراعات فى كل من: تشاد، بوروندى، جمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية.

خاتمة:

أجاب الكتاب على التساؤلات التى طرحها، ويمكن من قراءته التوصل إلى ما يلى:

• يتلاءم الإطاران التنظيمى والفكرى للمجلس إلى حد ما، إلاّ أنه توجد الكثير من الصعوبات أمام الالتزام الفعلى بالبروتوكول المنشىء للمجلس.

• تتمثل أهم الإشكاليات القانونية المرتبطة بعمل المجلس فى عدم تنفيذ بعض الدول الأفريقية لقراراته، ففعالية المجلس ترتبط قوةً وضعفاً بمدي اقتناع الدول بواقعيته كإطار للأمن الجماعي الأفريقى. كما ترفض الكثير من الدول تدخل المجلس فى شئونها الداخلية حتى فى الحالات المنصوص عليها فى القانون التأسيسى والبروتوكول، الأمر الذى يؤثر بالسلب على نجاحه فى تحقيق أهدافه.

• بالنسبة لأهم الإشكاليات السياسية فهى العودة إلي تدويل الصراعات الإفريقية، سواء بسبب عجز المجلس نسبياً عن التعامل معها، أو بسبب الضغوط الخارجية، كذلك لا يتصدى المجلس بفعالية لأنشطة وممارسات المرتزقة المسلحة في القارة.

• تنوعت الأدوات السياسية للمجلس من تعليقه عضوية دولة في الاتحاد نتيجة وصول نظام غير شرعي للحكم (حالة توجو)، مروراً بتأييده لجهود الوساطة (حالة كينيا)، وكذلك إرساله لجان لتقصي الحقائق (حالة جمهورية أفريقيا الوسطى). وبالنسبة للأدوات العسكرية فتعتبر«عملية الديمقراطية في جمهورية القُمر» الوحيدة التى قام بفرض السَّلم فيها وهى عملية صغيرة نسبياً. أما بعثتا الاتحاد الافريقى فى السودان والصومال فقد أخفقتا إلي حد كبير في تنفيذ تفويضهما لعدة أسباب منها ضعف تشكيلهما، قلة الموارد واللوجستيات، والتمويل.

• يحتاج المجلس دائماً للدعم والمساعدات الخارجية الأمنية، اللوجستية، والمالية... ألخ. سواء لاستكمال إنشاء آلياته أو لتيسير معالجته للصراعات المختلفة، مما قد يؤثر بالسلب على استقلاليته فى عمله.

وقد حاول الكتاب الاقتراب من الواقع قدر الإمكان، وربما لو أُتيحت الفرصة أمام الكاتب لعمل دراسات ميدانية فى أماكن الصراعات لكانت الدراسة أكثر عمقاً من ذلك. كما يتضح من قراءة الكتاب أن الكاتب كان متفائلاً بشأن دور المجلس فى منع وإدارة وتسوية الصراعات وتعزيز السّلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا، إلاّ أنه وبعد مضى نحو 20 عاماً على إنشائه، فلا يزال أمام المجلس الكثير من العمل للاضطلاع بدوره لتحقيق أهدافه، كما أن آلياته الأربع والهيكل الأفريقى السَّلم والأمن لم يكتمل إنشاؤهم بعد.

وأُود الإشارة إلى أن البروتوكول المنشئ للمجلس جاء إلي حد ما علي النمط الغربى فيما يتعلق بأهمية الممارسات الديمقراطية كسبيل لتعزيز السَّلم والأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا متجاهلاً بذلك الثقافة السياسية للشعوب الأفريقية وطبيعة تكوين الجماعات الإثنية فى القارة، فما يمكن تطبيقه فى الغرب لا يمكن بالضرورة تطبيقه بنفس الشكل والقدر فى أفريقيا.

وبعد مرور حوالى عشر سنوات على إصدار الكتاب، تتبين موضوعات يمكن تناولها في أية طبعة جديدة في موضوعات لم يتناولها في حينه، مثل مشكلة الإندماج الوطنى فى أفريقيا، والتى تعد أهم المشاكل المسببة للصراعات والحروب الأهلية فى القارة، وكان من الأهمية بمكان تناول هذه المشكلة وكيفية علاجها وتجنب أثارها السالبة بما يساعد المجلس على القيام بدوره.

كذلك، فقد أشار الكتاب على استحياء إلى شركات الأمن الخاصة فى القارة، ويمكن حالياً تناولها بالتفصيل بالنظر إلى العقبات والتحديات التى تفرضها هذه الشركات على عمل المجلس، وسبل الاستفادة منها. وفى حين أكتفى الكتاب فقط بذكر أهمية دور المجتمع المدنى فى مساعدة المجلس على تحقيق أهدافه، يحين الوقت لتناول هذا الدور بتعمق أكثر، ومن المعروف أن منظمات المجتمع المدنى تنشط فى أفريقيا، ويمكن أن تكون هناك آليات للتعاون فيما بين المجلس وتلك المنظمات لتعزيز السّلم الأمن والاستقرار فى القارة. أضف إلى ذلك التطرق بالتفصيل إلى العلاقة بين التكامل الاقتصادى الإقليمى وبين تحقيق الأمن والإستقرار والتنمية فى أفريقيا، بما يساعد المجلس على تحقيق أهدافه.

وأخيراً، فإن الكثير من الموضوعات والتساؤلات والإشكاليات والقضايا التى طرحها الكتاب، والنتائج التى توصل إليها مازالت نابضة، وتساعد على فهم دور المجلس فى تسوية الصراعات فى الوقت الحالى.

"الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً"

قراءة للباحث سيف الاسلام طارق

سيراكوسا، جوزيف إم (ترجمة كوثر محمود محمد ، مراجعة الاعداد علا عبد الفتاح يس)، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جداً، القاهرة: مكتبة هنداوي، 2017.

كتابنا اليوم معنون «الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا» من تأليف جوزيف إم سيراكوسا، ترجمة كوثر محمود محمد ، مراجعة الاعداد علا عبد الفتاح يس، صادر عن موقع مكتبة هنداوي و التى تعد أحد اكبر المواقع العربية للكتب. ولقد كان منا أن نظرنا بتفحص فى محتويات الكتاب فطالعنا فى أبوابه، تطور الدبلوماسية، دبلوماسية الثورة الامريكية، الأصول الدبلوماسية للحرب العالمية الأولى ومعاهدة فيرساى، الليلة التى قسم فيها ستالين وتشرشل أوروبا، معاهدة أنزوس، الدبلوماسية فى عصر العولمة.

يذكر الكتاب أن الدبلوماسية التصقت بـــ أتباع روما والبابوات الذين كانوا، فى فترة سيطرة الكنيسة مركزاً لدبلوماسية. وفى فترة الحروب النابولونية تغيرت الرواية فأصبحت إحدى طرق لعزل العسكريين، وهى ربما متبعة أيضاً فى عديد من العصور اللاحقة. كذلك الأمر في الولايات المتحدة حيث تأثير الكونجرس على الترشيحات. ولعل هذا ما يأخذنا فى تمحيص ما جاء به الكتاب من موضوعات أثرت على الواقع الامريكي وسياسته الخارجية حتى الآن. ويعرض الكتاب أنه منذ زمن ليس موغلاً في القدم، حدث أن الولايات المتحدة بكونجرسها الاتحادي، أن أعلن الاستقلال من طرفه، وفى خطوة كانت أولية، ويقال عليها قدموسية « مقولة عند اليونان تنسب للنصر اليوناني لقدموس الفنيقي»، طمح الامريكيون الرواد في الحصول على ما أسموه بالاستقلال الحقيقى عن الامبراطورية التى لا تغرب عن أكفها الشمس، فيناقش علاقة الاستقلال الامريكي بالدبلوماسية باعتبارها نموذجاً على «معضلة التاريخ» بأن تقوم حركات الاستقلال على القتال والتفاوض فى آن واحد.

المحاور التى سنناقشها هى الافكار الرئيسة للكتاب وعشرات الاجوبة التى نحتاجها لنفهم كيف قامت امريكا التى كانت فى حينه 13 ولاية ثائرة وإرهاصات الدور الدبلوماسي المعاصر.

1 - إرهاصات العمل الخارجي «استقلال أمريكا»:

يجادل الكاتب بأن الدبلوماسية الامريكية بدأت بمواجهة بعض أسس النظام الدولي القائم حينذاك، باعتبار أن بريطانيا هى المنتصر بعد انتهاء الحرب الهندية الفرنسية، وابتداءً من كتاب أحد رواد العمل الامريكي توماس بين «المنطق السليم» فى 1776 حيث عمل الكونجروس بعدها على تفعيل لجنة الاستقلال بعد إعلان الاستقلال من طرف واحد. وكان «المنطق السليم» هو شرارة الكونجرس لانطلاق تلك اللجنة؛ تبعه العمل الدبلوماسي لـ«بنجامين فرانكلين» و«جيمس أدامز» رئيس الكونجرس الاتحادي ورئيس الجمهورية الامريكية الثاني بحثاً عن الدعم الخارجي و الاستقلال. وكان الدور الريادى لهؤلاء الدبلوماسين هو التفاوض أخذاً في الاعتبار دق ناقوس خطر الحروب ذات التأثير فى مجريات المفاوضات. وسرعان ما مدت فرنسا وأسبانيا أيديهما، فأسبانيا كانت تبحث عن رسم حدود مناسبة لها وفرنسا التى تجر بأيد بريطانيا التى انتصرت مسبقا عليها فى الحروب الخاصة بالهند واضعة شروطها فى معاهدة باريس التى كانت مجحفة بالنسبة لفرنسا « عام 1763». وسرعان ما أت الدعم ثماره بالاعتراف باستقلال 13 ولاية وحق مرور ملاحي لبريطانيا من المسيسبي، وحصلت أسبانيا على فلوريدا. ورغم عدم الاقرار بحجم أمريكا دبلوماسياً إلا أن الدكتور صامويل اف ميس قال مقولته الشهيرة « أضحت مصائب أوروبا فوائد لأمريكا ».

2 فيرساي المعاهدة التى غيرت الواقع فى حينه:

يؤكد الفصل الثاني من الكتاب ما قاله «نورمان إنجل» فى كتاب «الوهم الكبير» الذى نشر 1910 بأن

« لا أحد يخرج منتصراً من حروب الجيل الحديث». وكانت بداية الازمة الدبلوماسية والشعلة للحرب العالمية هى الشاهد على ذلك عندما هاجم «غرفريلو برينسيب» عضو «جماعة اليد السوداء» الأرشيدوق «فرانسيس فرديناند» وريث عرش الامبراطورية النمساوية المجرية، و حبيبته صوفيا، وهى التى سميت عاصمة بلغاريا تيمنا بإسمها. وقد أرسلت الامبراطورية النمساوية خبيراً قانونياً لمسرح الجريمة لتكون هناك أدلة دامغة على جميع الأطراف المتورطة. ورغم قيام بلجراد بمحاكمة «غافريليو» لكنها ذلك لم يستجب لمراد فيينا، التي ردت بقصف العاصمة «الصربية». وربما كان ذلك تحقيقاً لنبوءة «بسمارك» بأن «أمراً أحمق من شأنه أن يشعل حرب فى البلقان «.

صراعات الحروب والدبلوماسية:

وتناول الكتاب فى هذا الشأن الحرب البسماركية التي أدت لصراعات شديدة فى أوروبا الى ان خرج «بسمارك» منتصراً فى المعارك، فكان عليه ان يبرم إتفاقيات تحييد للأطراف دون ان تحصل فرنسا على عون ما من أي من القوى الكبرى الخمس او فى حالة حدوثه يكون التوازن البسماركي أقرب لسياسة «مترنيخ». و من هنا «لاعب» بسمارك أوروبا كلها فى آن واحد، لكن مع موته إذا بالحرب بين المركز/المحور والحلفاء.

ويشرح الكتاب أثر تحرر فرنسا من عزلتها الدبلوماسية، وتأثير موقف روسيا على دول المركز/المحور، وسيطرة مفاهيم الحرب على النظام الالماني ودور الكونت «فون شيلفن» فى ترجيح الحرب على الدبلوماسية. ومن هنا يتضح للقارئ مدى ترابط الدبلوماسية كمفهوم مع الحروب، بل ان الدبلوماسية قد تكون حرباً غير مباشرة دورها في الأساس تجنيب الدولة من مخاطر العمل العسكرى، وتحقيق ذات المكاسب دبلوماسياً دون تحمل خسائر العسكرية.

وهنا يتطرق الكتاب لمفهوم حرب الابادة ويعرض أن بروسيا كان عليها فى ذلك الوقت عليها أن تواجه جبهتين للحرب داخل الكماشة فتبدأ فى ضرب

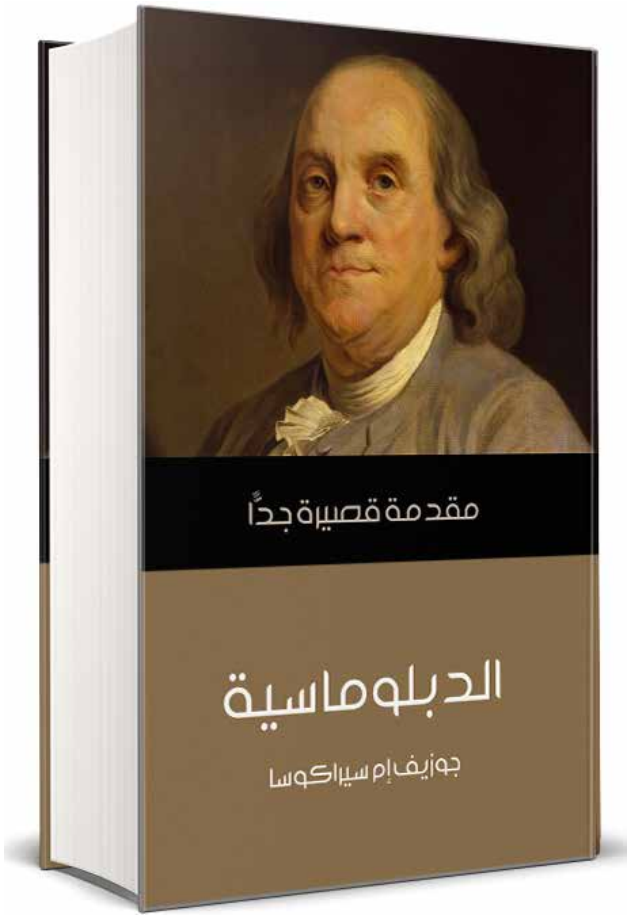

فرنسا أولا كجبهة ضعيفة ثم التوجه لضرب روسيا بقوة. بداية كان عليهم ان يقللوا من تركيزهم على جبهة روسيا حتى الانتهاء من هزيمة القوات الفرنسية، فيما سماها فون شيفلن «كاناي فائقة «فى إشارة لابادة هانيبال لقوات روما فى 216 ق.م. وبالنسبة لهذا الحدث، لم يُعلم الجيش الدبلوماسيين ورئيس الوزراء بما يدور، فكان نتاج ذلك أن وقعت المانيا فى شرك حيث غزت بلجيكا شمالا فى نفس الحين الذى كانت بلجيكا، المحايدة فى حينه، مستفيدة من بروتكول للتعاون الامنى نص على ان على بريطانيا العظمى حمايتها. ولم يضع «فون شيفلن» ذلك في حسابات هذا التحرك بدقة، فوقع فى ذلك الشرك وتصدت القوات البريطانية له فى معركة قوية بسلاح سريع التذخير. و يذكر الكتاب أن «بتمان هولفيجين» المستشار الألماني أقر بهذا الخطئ المريع بل أنه انسحب من منصبه بصمت متنحياً دونما ان يعود الى أعمال وظيفته، فاقداً رباطة جأشه بهزيمة ألمانيا واستعادة فرنسا ما كانت تأمل ان تمتلكه مرة أخرى.

وكان نتاج الحرب تأسيس عصبة الامم و تبني مبادئ طوبية ليبرالية للرئيس «وودرو ويلسون» الذى رغم نجاحه فى طرح فكرتها فتأسست، لكن لم تنضم بلاده إليها لرفض الكونجرس على التصديق فأصبحت العصبة لا تملك قدرة حقيقية لافتقادها تمثيل جميع القوى الكبرى فى ذلك العصر، وهذا ما تم تفاديه فى الحرب الثانية.

خاتمة:

وفى الفصول الاخرى يستعرض الكاتب أحداث عظام منها محاولة القوى الكبرى تقسيم أوروبا فى صراعين أحدهم باطن فى أعماق الأسباب، والآخر ظاهر في الأحداث. ويأخذنا الكتاب إلى الأبعاد المرتبطة بالأحداث فى استدلال أن السياسة مرتبطة بعلم التاريخ السياسى باعتبار أن السياسة الخارجية تقع في تتابع زمنى أساسه التاريخ وارتفاعه المستقبل.

طالب بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة

فهرست

سيناء..بعد اثنين وأربعين عامًا من التحرير ..... السفير رضا الطايفى 4

الحقيبة الدبلوماسية 8

نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية..... 16

ما هما التوقيتان الصيفى والشتوى؟ ..... د.م. هانئ محمود النقراشى 18

سيناء أرض الرسالات والغزوات والخيرات ..... سفير جمال الدين البيومى 20

300 عاماً على ميلاد « إيمانويل كانط » ..... سفير د. عزت سعد 26

دولة فلسطينية أو نهاية الصهيونية ...سفير د. عبد الرحمن صلاح 28

إيران والمواجهات مع إسرائيل: حسابات المكسب والخسارة..... سفير د. وليد محمود عبد الناصر 32

الأمن فى منطقة الشرق الأوسط التحديات والآفاق .... سفير رخا أحمد حسن 38

فلسطين بين تقلبات السياسة وثوابت الدين ..... سفير علاء الدين عبد العليم 40

التواصل الاجتماعى ساحه جديده للحرب..... سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى 42

دور الأمم المتحدة فى تسوية النزعات الدولية فى ضوء متغيرات النظام العالمي.....سفير عزت البحيرى 44

النفايات المشعة ..... سفير د. سامح أبو العينين 50

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (10) .. سفير عمرو الجويلى 54

استراتيجية مواجهة جرائم تمويل الإرهاب...قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى 55

دور مجلس السَّلم والأمن الأفريقى فى تسوية الصراعات...قراءة للدكتور مجدى جلال 58

"الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً" ..... قراءة للباحث سيف الاسلام طارق 60

بين فيتنام وغزة قراءة فى الحراك الطلابى الأمريكى ..... ميساء جيوسي 62

برامج الفدية ..... د .علاء مبروك 66

قراءة رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين .. تقدمها نادية الريس 68

فى فيتنام رأيت شعبًا يحب الحياة ..... عيسى بيومى 72

الدبلوماسية الرياضية العالمية – مصادر التأهيل الاكاديمى والمهنى ..... زهير عمار 78

مدينة القصير .. تاريخ ما أهمله التاريخ ..... عادل عبدالصمد 80

آثار المفاوضات وانعكاساتها بين القانون والسياسة وقطاع الأعمال .....قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى 84

السيول التعويض الإلهى عن سد النهضة باستراتيجية قومية متكاملة للاستفادة من مياه الأمطار...سفيرة د.عبير بسيونى 86

أسئلة وتساؤلات.(2) ..... د. يوسف نوفل 89

ذكرى تحرير طابا ..... سفير أشرف عقل 90

المشهد الأفريقى ... رسالة إلى يوم أفريقيا.....دكتور يوسف حسن 92

التحولات الرقمية و الرهانات المستقبلية ..... فؤاد الصباغ 94

فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان 96

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير حسين السحرتي

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفير أشرف عقل
سفير عمرو الجويلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة « الدبلوماسى »:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس +202 27735457

diplomatmagazine92@gmail.com

/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك

الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 322
مايو 2024 الثمن 10 جنيهات

سيناء..
بعد اثنين وأربعين عامًا من التحرير